1997/11/3

البحرين... الوقائع والأرقام تتكلم

بقلم : د0عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لندن في 1997/11/3

لم يكن حصول البحرين علي المركز الاول في مجال التنمية البشرية من بين الدول العربية والاسلامية ، وفق تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية الاخير للعام الثالث علي التوالي ، إضافة الي إشادة العديد من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية المتخصصة بما حققته البحرين من إنجازات علي كافة المستويات ، محض صدفة ، وإنما جاء نتاجا لسياسة طويلة الاجل ، تتخذ من مبدأي التدرج البعيد عن الركود ، والعلمية البعيدة عن الاغراق في التفاصيل التي تعوق سرعة الانجاز ،أساسين للنهوض .

وكان إدراك البحرين لحقيقة موقعها الاستراتيجي في إطار مجلس التعاون ، ووضعها الاقتصادي الذي لا يلعب النفط فيه الدور الاساسي ، وما تتمتع به من ميزات نسبية ، هو أول طريق النجاح . حيث دفع هذا الادراك الي التركيز علي القطاعات غير النفطية " الصناعة ، والسياحة ،والمال وغيرها ، "وإعطاء الفرد البحريني ، باعتباره أهم عناصر التنمية وأثمنها ،الاولوية القصوى ، ومن هنا كان الاهتمام بالتعليم والتدريب وإعادة التأهيل ، والتنمية البشرية بكل صورها ، وفتح أبواب العمل والابداع أمام الفرد ، مع تذليل كل العقبات التي من شأنها أن تشكل قيدا علي تفكيره أو حريته .

وبالتلازم مع هذه السياسة الداخلية ، جاءت السياسة الخارجية متوازنة وحكيمة ، وخادمة لاهداف التنمية بالاساس ، مما ساعد علي تدفق الاستثمارات العربية والدولية ، فأصبحت البحرين نموذجا للدولة المستقرة والهادئة والمليئة بفرص الربح والاستثمار0 وكان من نتيجة ذلك تحولها الي مركز مالي ومصرفي رائد في منطقة الخليج إضافة الي وضعها السياحي المتفرد في المنطقة0

هذا علي الرغم مما تواجهه من تحديات تتعلق بمحدودية مواردها ومعدل النمو السكاني المرتفع بها ، حيث انها الدولة الخليجية الوحيدة الغير عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك " ولاتجاوز مساحتها 691.2 كم مربع ، ويؤدي صغر المساحة الي تزايد احتمالات عدم وجود موارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة أو تنوع في الاقاليم المناخية والصور النباتية ، كما يصل معدل النمو السكاني بها الي 3.5٪ وهو من أعلي المعدلات العالمية .

ولكن مع الاستغلال الامثل للموارد والميزات النسبية ، وإعداد الخطط والاستراتيجيات محددة الاهداف ، لم تمثل الموارد المحدودة والاحتياجات المتزايدة أي قيد علي مسيرة التنمية البحرينية التي تعبر الارقام في القطاعات المختلفة عن مدي نجاحاتها وإنجازاتها0

* ففي مجال السياحة ، تعتبر البحرين دولة سياحية مميزة في الشرق الاوسط ،وخاصة من حيث السياحة العائلية ، حيث تشير الارقام الي أن عدد زوارها سنويا يفوق عدد السكان بخمسة أضعاف ، اذ انه في مقابل 400 ألف بحريني ، هم إجمالي المواطنين ، هناك أكثر من مليوني سائح سنويا يزورون البحرين أي بواقع خمسة سياح لكل مواطن ، ويشكل القطاع السياحي 9.2٪ من الدخل القومي ويوفر 35 ألف وظيفة .

وقد أدي ذلك الي حصول البحرين مؤخرا علي جائزتين في مجال السياحة هما جائزة أحسن مقعد سياحي موعود في المنطقة وذلك خلال مؤتمر هونج كونج الذي انعقد منذ شهور ،وأفضل واجهة سياحية ومركز للسياحة وتنظيم المؤتمرات في منطقة الشرق الاوسط طبقا لاستفتاء مؤسسة السفر الدولية الذي شارك فيه أكثر من مليوني جهة من 181دولة .

üأما بالنسبة للتعليم ، فان البحرين التي كانت مركز الاشعاع الحضاري ومنارة للعلم والتعليم لكل أبناء الخليج في الاربعينيات والخمسينيات ، ومقصدا لطلاب المعرفة في المنطقة ، مازالت تعطي التعليم الاهمية القصوى حيث يمثل المرتبة الاولي من بين قطاعات الخدمات الاجتماعية الأخرى من حيث الانفاق ، ولذلك فقد ارتفع عدد الطلبة والطالبات في مختلف مراحل التعليم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية بصورة كبيرة ، حيث بلغ عددهم 112.059طالبا وطالبة ، وارتفع عدد الفصول الدراسية من 1339 فصلا عام 1971الي 3687 فصلا عام 1996 ، وتشير الاحصائيات الي أن نسبة البحرنة في قطاع التعليم في عام 1996/95بلغت حوالي 70٪ بين المعلمين ، و92٪ بين المعلمات . وقد وضعت وزارة التربية والتعليم خطة يتم بمقتضاها القضاء علي الامية بحلول عام 2000.

ويرتبط بالتعليم ، عملية التدريب ، التي تعد البحرين مركزا اقليميا فيها، في ظل إستراتيجية إحلال العمالة الوطنية محل الاجنبية مما أدي الي تحقيق نمو قدره 5٪ في حجم القوي العاملة الوطنية في سوق العمل ، وتقليص نسبة البطالة الي 1.3٪ وهي أقل نسبة في منطقة الخليج ، وقد بلغت نسبة البحرنة في القطاع الخاص العام الماضي أكثر من 35٪ بينما وصلت في القطاع الحكومي الي 90٪ في نهاية شهر أغسطس 1997.

* استطاع القطاع الصناعي أن يرفع من مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الي أكثر من 18٪ خلال العام الماضي، وهي أعلي نسبة بين دول مجلس التعاون الخليجي ،ويرجع ذلك الي الاهتمام البحريني بهذا القطاع بصورة كبيرة .

üبلغ متوسط الدخل القومي للفرد في البحرين هذا العام 15.500دولارا سنويا بينما هو 4.500 دولارا في الدول العربية باستثناء الامارات والكويت و15.100دولارافي الدول الصناعية ، وفي الوقت الذي يصل فيه متوسط عمر الفرد في البحرين الي 72 عاما ، لا يجاوز 62.1 عاما في

الدول العربية و61.5عاما في الدول النامية وذلك حسب تقرير التنمية البشرية الاخير الصادر عن الامم المتحدة0

* ارتفع نصيب الفرد من المصروفات الحكومية علي الخدمات الصحية من 7.6 دينار عام 1960الي 93.7 دينار عام 1995 ، ووصلت معدلات التحصين ضد أمراض الاطفال الي أكثر من 97٪ مما أدي الي القضاء علي العديد من الامراض وانخفاض حالات الحصبة الي أقل من 10 حالات سنويا ، كما انخفضت معدلات وفيات الاطفال الرضع من 55 لكل ألف خلال عامي 1970-1975 الي 19 لكل ألف عام 1995.

* أشاد التقرير الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" الاسكوا "التابعة للامم المتحدة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال عام 1996 ، بالاقتصاد البحريني مؤكدا ان معظم قطاعاته وبالذات القطاع المصرفي والصناعي والسياحي كان أداؤها جيدا خلال عام 1996 ،وأضاف انه من المتوقع ان ينمو في عام 1997 بمعدل يزيد علي معدل 1996 ،وإن اقتصاد البحرين هو أكثر الاقتصاديات تنوعا بين دول مجلس التعاون الخليجي ، كما ارتفعت صادرات البحرين في عام 1996بنسبة 5٪ بسبب زيادة صادرات الالمونيوم ، وارتفع فائض الحساب الجاري من 480مليون دولار في عام 1995الي ما يقدر بحوالي 600مليون دولار في عام 1996.

وإذا كانت سياسة الحكومة البحرينية ، محلا للتقدير العالمي الدائم ، فان تبوأ البحرين لأحد المقاعد الغير دائمة في مجلس الامن للعامين القادمين ، بتأييد عربي ودولي كاسح " 172صوتا من أصل 174صوتا" هو أهم إنجازات الدبلوماسية البحرينية هذا العام ، وانعكاسا لثقة الدول التي صوتت لصالحها في سياستها وحقيقة الاوضاع السياسية والاقتصادية بها ، لان السياسة الخارجية لاي دولة لا تنفصل بأي شكل من الاشكال عن الوضع الداخلي ، وقد كانت البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستقرة في البحرين من أهم عوامل دعم ونجاح الدبلوماسية البحرينية علي المستويين ، الاقليمي والدولي ، والتي قامت علي مبدأين رئيسيين هما ، السعي نحو علاقات طيبة مع جميع دول العالم تقوم علي الحوار السلمي والتعاون البناء واحترام خصوصيات الدول وشئونها الداخلية ،وإدراك ما يرتبه الموقع الجغرافي في إطار دول مجلس التعاون ، والعالم العربي من مسئوليات ومهام .

وتعد قضية الخصوصية ، سواء السياسية أو الاقتصادية ، من القضايا الاساسية التي تسعي الحكومة البحرينية الي تعميقها والتأكيد عليها ، في مواجهة بعض الجهات التي تتجاهل هذا الامر ،وخاصة في مجال الديمقراطية ، حيث يعبر مجلس الشورى البحريني ، بتشكيله واختصاصاته وآليات عمله ، عن استجابة حقيقية لظروف وعادات وتقاليد المجتمع البحريني ، ويتبع في تطوره مبدءا مفاده ان التطور والتغيير تمليه طبيعة ظروف المجتمع البحريني ، ومنطقة الخليج الاقتصادية

والاجتماعية ، حتى لا تأتي النتائج عكسية وغير محققة للاهداف . وقد عبر التطور الذي شهده المجلس منذ إنشائه عن هذا الامر ، فمعظم أعضائه منتخبون من القطاعات التي جاءوا منها ، وزادوا من 30 الي 40 عضوا ، كما تم استحداث عدد من اللجان، والاهم من كل ذلك ان اختصاصاته زادت فبات يشارك في كل القرارات التي تتخذها الدولة ويبدي رأيه فيها ومازال المجال مفتوحا لمزيد من التطور وفق الحاجات والمطالب المتجددة بما في ذلك مشاركة المرأة .

ومن المفارقات الغريبة في البحرين ، انه في الوقت الذي تمر فيه البلاد بمرحلة " جني ثمار جهود التنمية "تحاول بعض الجماعات المشبوهة تشويه الصورة الحقيقية مستخدمة في ذلك أساليب مثل استغلال بعض دعاة الدفاع عن حقوق الانسان من أشخاص وجمعيات لا يكلفون أنفسهم عناء التحري عن حقيقة ما تمدهم به هذه الجماعات من معلومات غير صحيحة ولا تعكس حقيقة الاوضاع في البحرين .

وعلي الجانب الآخر يقوم جناحها المتطرف في الداخل ، بايحاء وتحريض من عناصر الخارج ،بتخريب المنشآت العامة والخاصة وقتل الابرياء من الشباب والشيوخ والاطفال ، حتى وصل عدد الضحايا منذ عام 1994 الي 41 ضحية ، هذا إضافة الي الخسائر المادية التي قدرت في أبريل عام 1997وحدة بـ 8.2 مليون دولار0

وطبعا هذا خروج علي المبدأ العام الذي يشير الي أن الارهاب لا ينمو الا في ظروف اقتصادية سيئة وانهيار مجتمعي ، مما يعني أن المسألة أكبر من مجرد القيام ببعض عمليات عنف تتمثل في قتل الابرياء وإحراق المتاجر أو الاعتداء علي المؤسسات والفنادق والبنوك ، حيث أن هناك مخططا لزعزعة أمن واستقرار الخليج بشكل عام من قبل أطراف اقليمية ودولية ليس من مصلحتها أن تظل المنطقة هادئة ومستقرة ، وتتخذ البحرين بداية للتنفيذ لانها تعتبرها الحلقة الاسهل ، لكن جهاز الامن بابنائه الوطنيين الذين يحمون مقدرات الشعب من الضياع ، وأمنه من العبث ، قادر علي التصدي للقلة الضالة ، وتحطيم مخططاتها بمساندة الشعب البحريني ووعي دول مجلس التعاون بطبيعة المؤامرة التي تحاك ضدها وانعكست في العديد من المواقف والمؤشرات خلال الفترة الاخيرة 0 كل ذلك في إطار رؤية شاملة ، تشكل المواجهة الامنية أحد جوانبها ، إضافة الي الحوار والانفتاح ، والتركيز علي التنمية ، حيث تنظر البحرين الي القلة المتطرفة علي انها جزء من أبناءها ضلوا طريقهم ،وهم في حاجة الي منهج متوازن من الردع والحوار والتوعية ، حتى يمكن لابناء البحرين التمتع بإنجازات التنمية والعمل علي تعظيمها وتطويرها ، بدون أي نشاز أو خروج علي القاعدة ، القاعدة التي عرفت بها البحرين دائما ، ومفرداتها ، هي الامن والاستقرار والتنمية .

1997/10/5

البحرين بلد الإنسان وصمام الأمان للخليج

بقلم: د .عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – لندن

المقال الذي نشرته صحيفة" القدس العربي "بتاريخ 1997/10/2 للكاتب المهندس عبد الرحمن النعيمي تحت عنوان " حكومة البحرين تحاول تغييب البعد السياسي للازمة... وتدعي عدم وجود بعد وطني فيها ، " تضمن الكثير من المغالطات والمزاعم وحاد عن الحق والموضوعية في تناوله لما يحدث في البحرين حيث اختصره كاتبه ببراعة شديدة فيما اسماه بأزمة الديمقراطية وحقوق الانسان.

وقد بدأ الكاتب مقاله بانتقاد القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي حول" مكافحة الارهاب" وطلب المجلس من جميع الدول عدم إيواء الارهابيين، ثم تطرق الي الثناء علي ما اطلق عليه مجموعة التقارير البريطانية والامريكية والاوروبية حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين كان اخرها " قرار اللجنة الفرعية لمكافحة التمييز وحماية الاقليات في جنيف ، والبرلمان الاوروبي بشأن ما أطلقوا عليه انتهاكات البحرين لحقوق الانسان " وهنا لابد من وقفة نوضح فيها عدداً من الحقائق **اهمها-:**

1– أن جماعات حقوق الانسان الاهلية والحكومية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الآونة الاخيرة اصبحت تقاريرها محلا للنقد من الدول التي تتناولها وشعوبها وتثار الشكوك حول اهتماماتها وعلاقاتها ومصادر تمويلها ومعلوماتها حيث تتصل بزعماء التطرف والارهاب في بعض الدول وتسمع منهم وتستقي معلوماتها من مصادرهم فقط متجاهلة وجهة النظر الأخرى ، كما انها تنقل الصورة غير كاملة من خلال سردها لما تعتبره انتهاكا لحقوق الانسان من عمليات اعتقال ومحاكمة دونما التعرض للاسباب التي أدت الي ذلك وكأن اعتقال اي شخص هو انتهاك لحق من حقوقه بصرف النظر عما ارتكبه من جرم في حق بلده ومجتمعه.

2– تركز تقارير هذه الجماعات علي ما تري انه مظاهر سلبية لانتهاكات حقوق الانسان ، وهذا يجعلها وسيلة للتشهير وتشويه سمعة الدول ، أكثر من كونها تقارير موضوعية متوازنة تعرض السلبي والايجابي هذا اضافة الي انها تكيل بمكيالين وتعتمد في تقاريرها علي التقارير التي تصدرها بعض الدول او برلماناتها عن حقوق الانسان في العالم علي الرغم من الصبغة السياسية لهذه التقارير وأن الموقف من إسرائيل هو الذي يوجهها.

3– قرار البرلمان الاوروبي او غيره من المؤسسات بشأن البحرين أو غيرها يجب الا تغيب أهدافه عن فطنة كل عربي مخلص وهي ذات الاهداف التي تدفع الصحافة البريطانية الي شن حملة شعواء علي المملكة العربية السعودية بسبب الحكم الذي صدر بحق ممرضتين بريطانيتين بعد اعترافهما بقتل زميلتهما الاسترالية أو التي تدفع البرلمان الاوروبي ايضا الي إدانة الامارات بسبب

اعدام شخصين احدهما اماراتي والاخر ايراني (ليسا أوروبيين أو امريكيين) لثبوت ارتكابهما جرائم قتل وسرقة وسطو في دفاع غير مبرر عن مجرمين لصوص ، من الطبيعي ان ينالوا عقابهم ، هذه الاهداف هي الرغبة في التدخل بشكل غير مباشر في الشئون الداخلية للدول وفرض نموذج معين هو النموذج الغربي في السياسة والحكم والقضاء والاجتماع والغاء الهوية العربية والاسلامية في هذا الشأن وهناك مخطط يجري تنفيذه بتدرج وحنكة بحيث يتم البدء بالحلقات الاضعف، والتي تسمح ظروفها وتركيبتها السكانية بذلك ولهذا نجد أن هناك مطالبة معظمها اسلامية وعربية على وجه الخصوص بتدشين مفهوم دولي لحقوق الانسان ، يراعي خصوصيات الدول الثقافية والدينية والحضارية ، والتحديد الدقيق لما يطالب به البعض من دور اكبر للامم المتحدة ، في صيانة حقوق الانسان حتى لا تُتخذ المنظمة الدولية كمظلة لتنفيذ سياسات بعض القوي الكبرى في هذا المجال أيضا .

وعلي طريقة تسمية الاشياء بغير مسمياتها وإلباسها أثوابا غير أثوابها يشير الكاتب في اكثر من مكان في مقاله الي الجماعات البحرينية المنشقة بوصفهم " قيادات وطنية ديمقراطية " تهدف الي تحقيق مطالب الشعب بكافة الوسائل الديمقراطية إلا ان هذا الرأي مردود عليه بما يلي-:

أ - ان صاحب الرأي وداعي الديمقراطية يهدف الي البناء ولا يتخذ من التدمير والتخريب والقتل للابرياء من الاطفال والنساء والاجانب اسلوباً لعرض آرائه وأفكاره ، لان الافكار الغير مشروعة هي وحدها التي تتبع طرقا غير مشروعة للظهور والتواجد ويعرف الجميع الفرق بين صاحب الرأي الذي يعرضه باسلوب سلمي هادئ ، وغيره الذي يتخذ من بعض الافكار ستاراً لتنفيذ اهداف غير مشروعة

ب-تظن الجماعات المنشقة التي تعمل من الخارج بدعم وتأييد خارجي ومن بريطانيا أن لها وجوداً علي الساحة البحرينية مع ان الشعب يطالب الحكومة بمواجهتها بحزم وشدة لتآمرها على سمعة وأمن واستقرار البحرين كما تشير أعمالها الي أن أهدافها تتعدى الدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية الي اهداف اخري هي الوصول الي السلطة وضرب وتشويه التنمية الاقتصادية التي تشهدها البحرين ويجد ذلك تفسيره في دعم وتأييد محاولات العنف والتخريب التي تتركز اساسا علي البنوك والفنادق والمؤسسات الاقتصادية والعامة وذلك بالنظر الي اعتماد الاقتصاد البحريني بصورة كبيرة علي جذب الاستثمارات من الخارج والسياحة التي تعتبر الاستقرار من أهم شروط رواجها اضافة الي كونها مركزا ماليا واقتصاديا رائدا في المنطقة.

جـ -ان ما تسببه هذه الجماعات من خسائر وتخريب في الممتلكات العامة والخاصة ينفي عنها صفة " المواطنة الصالحة " فلقد بلغت خسائر البحرين من جراء أعمال التخريب حتى اليوم 85 مليون دينار فهل هذا من صفات الوطنيين دعاة الديمقراطية ؟ وهل هذا هو الاسلوب السلمي الذي يشير الكاتب الي ان هذه الجماعات تتبعه في عرض افكارها ومطالبها ؟ .

ويلوم الكاتب فى مقاله دول مجلس التعاون الذين طالبوا في اجتماعهم الوزاري الاخير في مدينة أبها بالسعودية بعض الدول بالكف عن إيواء الارهابيين مطالبا إياهم بضرورة الالتفات الي حل المشاكل الداخلية في الدول التي تعاني من الارهاب ومتهماً للحكومة البحرينية بممارسة ما أسماه بالارهاب الرسمي ويدفع ذلك الي إثارة عدد من الملاحظات الاساسية هي-:

اولا : كل دول الخليج تعرف ان هناك مخططا لزعزعة أمنها واستقرارها وأن البحرين ما هي الا الحلقة الاولي في هذا المسلسل وليس كما اشار الكاتب الي ان " الاعلام الخليجي مضطرا لمسايرة حكومة البحرين " أو " أن الانظمة الخليجية مضطرة لمسايرة شقيقتها البحرين " ومما يثبت خطأ قول الكاتب القاء اجهزة الامن الكويتية منذ فترة القبض علي بعض البحرينيين الذي ثبت انتماؤهم الي إحدى الجماعات المنشقة هي ما يسمي بحزب الله البحريني كانوا يخططون للقيام باعمال من شأنها زعزعة الامن الكويتي ، كما تشير التقارير الامنية الي تورط بعض المنتمين لحزب الله السعودي في انفجار الخبر الذي أودي بحياة 19 امريكيا في يونيو من العام الماضي . ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا هي ان استقرار البحرين استقرار لكل دول الخليج الأخرى نظرا لموقعها الاستراتيجي المهم في اطار دول مجلس التعاون ، حيث تستغرق الرحلة الجوية من البحرين الي ايران 8 دقائق والي العراق 30 دقيقة فقط ، كما أنه حسب اراء الخبراء الاستراتيجيين تعد بمثابة الدرع ضد اي اعتداء ايراني علي السعودية ، وعلي مدي تاريخها كانت صمام الامان لكل دول مجلس التعاون ، ففي اثناء حرب الخليج الاولي، وقفت مع العراق في حربه ضد إيران ، فكانت مركزاً لتجمعات وتحركات القوات الدولية . وفي حرب تحرير الكويت خلال عامي 1991/90 ،كانت المقر الثاني لجيوش التحالف بعد السعودية ، فقدمت كافة التسهيلات من مطاراتها واراضيها لتحرير الكويت . كل ذلك تم لإيمان قادة وشعوب البحرين أن ما يهدد أية دولة عربية أو من دول مجلس التعاون تهديداً للبحرين ، كما أن موقفها من السلام مع إسرائيل دليل علي مواقفها القومية الثابتة. لذا فإن ايادي البحرين البيضاء في خدمة قضايا الامة تحتم علي الاعلام العربي بكل اتجاهاته الوقوف معها ومساندتها ضد ما تتعرض له من هجمة إعلامية شرسة وظالمة تحت دعاوى مختلفة.

ثانيا : ان ما يطلق عليه الكاتب الارهاب الحكومي في البحرين يدفع الي ابراز الصورة الحقيقية بشأن النهج البحريني في التعامل مع الجماعات المنشقة، وهو أنه لم يُقتل شخص واحد من قبل أجهزة الامن البحرينية، بينما قُتل من قبل الجماعات المنشقة حتى الآن 41 شخصاً . ويقوم هذا النهج علي عدة اسس اهمها :

- الحفاظ علي وحدة الشعب البحريني وعدم اللجوء او السماح بتسييس الاختلاف المذهبي او الديني . ولعل هذه هو ما حفظ للبحرين وحدتها في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول التي بها اختلافات مذهبية اقل بكثير من البحرين حروبا اهلية طاحنة لا زالت تعاني الكثير من رواسبها.

-الالتزام بالقانون سواء في عمليات القبض علي المخربين أو التحقيق معهم أو محاكمتهم وهذا ما شهد به المراقبون وأعربوا عن ارتياحهم وتقديرهم له ، واشارت اليه منظمة الصليب الاحمر الدولي التي سمح لها بالاطلاع علي السجون البحرينية والتعرف علي إجراءات المحاكمة.

-الحوار ، باعتباره الاسلوب المفضل للحكومة البحرينية ، والامثلة علي هذا النهج كثيرة اهمها ما حدث في اغسطس من عام 1995 عندما أفرجت الحكومة عن بعض زعماء الجماعات المنشقة علي الرغم من مسئوليتهم المباشرة وغير المباشرة عن كثير من أعمال العنف والتخريب في البلاد والدخول معهم في حوار سلمي علي أمل الوصول الي حل الا ان ذلك لم يأت بنتيجة . وعندما تفشل اساليب الحوار لا مناص من اتباع الحزم لان أسلوب اللين والمهادنة مع من يتخذون من القتل والترويع والتخريب أسلوبا للوصول الي اهدافهم هو تقصير في حق الشعب علي حكومته في توفير مناخ آمن وحياة مستقرة.

-التخفيف في الاحكام وعدم اعتقال اي شخص لا تثبت التحقيقات التي تجري فورية إدانته ، ومن أمثلة التخفيف التي تم تجاهلها في الحديث عما أسماه الكاتب بالتعذيب وانتفاء العدالة ،هو حكم محكمة أمن الدولة مؤخرا بالسجن لمدد تتراوح بين الخمس والست سنوات علي عشرة اشخاص قاموا بتفجير محطتين للكهرباء ونادٍ رياضي والتي تصل عقوبتها الي الاعدام في كثير من الدول ، والسجن علي ستة اشخاص لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وسنتين لحرقهم بيتاً سكنياً العام الماضي . أما احكام الاعدام فهي سبعة بعد محاكمات عادلة ولم تأت إلا لمن يستحقها بعد قتل وحرق العديد من العمال الاجانب لكنه لم ينفذ سوي حكم اعدام واحد بسبب قتل احد افراد الشرطة على الرغم من ان هناك مطالبة شعبية بتنفيذ هذه الأحكام لتكون رادعة للغير.

-الحرص- علي عكس ما يدعي الكاتب - علي عدم الانسياق وراء محاولات الجماعات المنشقة لجر السلطات الي دخول الاماكن المقدسة لتعقب مثيري الشغب عقب صلاة الجمعة في بعض المساجد حيث تلجأ هذه الجماعات الي استخدام بعض الأماكن في غير ما خصصت له مثل المساجد والمدارس ، وتدفع بالاطفال الذي لا تتجاوز اعمارهم السادسة عشر لاثارة الفوضى والتخريب ثم يأت البعض ليتحدث عن اعتقال" لسجناء الرأي " فهل يعقل ان يكوّن طفل عمره عشر أو خمسة عشرة سنة رأيا ليدافع عنه ؟ !

ثالثا : يصر الكاتب علي ان السبب فيما يجري في البحرين هو وجود " ازمات " سياسية واقتصادية تعاني منها البلاد مركزا بصفة خاصة علي غياب المشاركة السياسية والبرلمان المنتخب. وما تجب الاشارة اليه هنا ان البحرين من اكثر الدول انفتاحاً علي كافة التيارات والقوي السياسية في الداخل والخارج ، ويبدو من ظاهر الامور ان مجلس الشورى غير منتخب لكن الواقع غير ذلك حيث يتكون من ممثلين عن كل المهن والمؤسسات والهيئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع البحريني ،وهم منتخبون داخل هيئاتهم ، فالمهندسون الممثلون في المجلس منتخبون في جمعية المهندسين ، وكذلك العمال والمحامين ورجال الاعمال وغيرهم . ويحكم المجلس والتجربة السياسية كلها في

البحرين مبدأ اساسي هو التطور التدريجي والمستمر الذي يجعل من اي تعديل جديد استجابة لمتطلبات وتطورات اجتماعية واقتصادية جديدة ، وهو ما لمسناه من زيادة صلاحياته وسلطاته.

وسيرا على نفس المنوال يشير الكاتب الي أن هناك تمييزاً طائفياً في البحرين وهذا تجاهل متعمد لعدد من الحقائق اهمها وأولها ان هذه القضية غير صحيحة على الساحة السياسية في البحرين ، فالشيعة يتولون مناصب رسمية وغير رسمية كبيرة في الدولة حيث ان اكثر من نصف عدد اعضاء مجلس الشورى منهم وكذلك الوزراء وحوالي 70٪ من موظفي الدولة منهم أيضاً. ولقد كان موقف الزعامات البحرينية وفى مقدمتها الشيعية منها من قرار لجنة مكافحة التمييز وحماية الاقليات دليلا واضحاً على الوحدة الوطنية الراسخة حيث أدانوا القرار وطالبوا مثل هذه المنظمات بعدم التدخل في شئون البحرين الداخلية وأعلنوا تأييدهم للحكومة وشجبهم لأعمال الجماعة المنشقة وارتباطاتها المشبوهة.

اضافة الى ما سبق فان ما يدحض القول بأن ما تعانيه البحرين هو بسبب ازمات داخلية سياسية واقتصادية ، الاشادات الدولية المتكررة بالاقتصاد البحريني وما حققه من انجازات ونجاحات علي كافة المستويات وتكفي الاشارة هنا الي تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لهذا العام الذي اشار في يوليو 1997 الي ان البحرين تحتل المركز الاول عربيا واسلاميا بإنجازاتها في مجال التنمية البشرية وللعام الثالث علي التوالي ، وتقرير المنظمة الاقتصادية لغرب اسيا " الاسكوا " الذي اشاد بالتطور الاقتصادي في البحرين مشيراً الي انه اكثر الاقتصاديات تنوعا في دول مجلس التعاون ، اضافة الي التقارير الاقتصادية الدولية التي أكدت علي أن معدل البطالة في البحرين لا يزيد عن 10٪ وهي نسبة ضئيلة اذا ما قورنت بالدول الأخرى وهذا رصيد يسجل لصالح القيادة البحرينية التي جعلت من البحرين رغم ضآلة مواردها دولة لها وجود سياسى واقتصادي وشعبي بارز.

رابعاً:تعمد الكاتب استخدام الفاظ نابية في مقالته تخالف ميثاق الشرف الصحفي الذي لا يجيز تجريح الاشخاص ، و ترويج الاشاعات . مع انني اتوقع في مثل هذه الحالات ان يكون هناك حواراً هادئاً ومتزناً .

ان الدفاع عن التخريب والقتل والتدخل في الشئون الداخلية للدول ، تحت دعاوى الديمقراطية وحقوق الانسان هو جزء من اختلاط وتداخل المفاهيم ، الذي يميز المرحلة الحالية من التطور العالمي، مما يقتضي وقفة جادة ومخلصة لتحديد العديد من المفاهيم المثارة مثل الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الانسان ، مع مراعاة خصوصيات الدول والحضارات ، حتى لا يتخذ هذا التداخل وسيلة لضرب استقرار بعض الدول وتهديد تقدمها ورفاهيتها ، بل وإقحام مشاكل وقضايا معينة فيها غير مثارة اصلا علي ساحتها مثل البحرين قد تمتد الي شقيقاتها الخليجيات فتكتوى بنارها.

1997/12/7

البحرين ... ومنطق التغير

نشرت مجلة السياسة الدولية في عدد أكتوبر 1997دراسة للدكتور فلاح عبد الله المديرس ، الاستاذ بجامعة الكويت عنوانها" الشيعة في المجتمع البحريني والاحتـجاج السياسي ، "احتوت علي العديد من الاحكام والمواقف التي تبدو في حاجة الي مناقشة واعادة نظر ، ارجو ان تساهم هذه الورقة في توضيح كثير من الامور التي وردت بها.

بداية هناك مجموعة من الملاحظات الاولية التي تجب الاشارة اليها ، هي:

1- تطبق الدراسة معايير السياسات الاستعمارية التي اتبعتها بريطانيا لزعزعة استقرار البحرين وايجاد المبررات لاستمرار وجودها ، وهو ما فعلته في جميع مستعمراتها ، علي نظام الحكم في البحرين واسرة ال خليفة التي جاءت للمنطقة في القرن الثامن عشر حيث حظيت منذ ذلك الحين بشعبية فائقة من كل فئات الشعب ، ونجحت في احتواء الطائفية وعدم تسييسها ، التي حاولت بريطانيا بثها ، ومن بعدها قوي اخري سعت الي استغلالها لتحقيق اطماع سياسية قديمة ، ولذا كان تصويت الشعب البحريني في السبعينات ، وبأغلبية ساحقة علي الاستقلال تحت حكم آل خليفة.

2- تقسم الدراسة البحرين علي أساس طائفي ، في الوقت الذي يجمع فيه المجتمع البحريني الأديان والمذاهب المختلفة في نسيج واحد بحيث يصعب سلخ جزء منه ودراسته على أساس مذهبي ، هذا اضافة الي أن قضية التمييز الطائفي غير مثارة اصلاً على الساحة السياسية في البحرين.

3- تناولت الدراسة الوضع في البحرين من زاوية واحدة حيث انها استندت الي مراجع وكتب أصدرها المنشقون الذين صدر في حق بعضهم أحكام بالسجن لتورطهم في أعمال مناوئة ، دون تنويع في المصادر واخذ وجهات النظر الأخرى في الاعتبار.

4- تخلط الدراسة بين اعمال الارهاب والشغب التي لا يمكن وضعها الا في مصاف الاجرام الفج ، والمعارضة الحقيقية التي تعرض مطالبها بصورة حضارية هادئة.

أولا - : التغير السياسي [1]

تعد البحرين أصغر دول الشرق الاوسط مساحة ، حيث تبلغ مساحتها نحو 620 كم ، كما انها ليست عضوا في منظمة الدول المصدرة للبترول" أوبك ".

وعلي الرغم من صغر مساحتها وقلة مواردها ، فان موقعها الاستراتيجي في الخليج العربي ،قد أضفي عليها أهمية خاصة ، ووضعها في مواجهة العديد من التحديات في ذات الوقت ، حيث

تستغرق الرحلة الجوية من البحرين الي إيران ثماني دقائِق والي العراق ثلاثين دقيقة ، كما انها تقع علي طرق الملاحة الرئيسية المؤدية الي الكويت والسعودية ، ويقول الاستراتيجيون انها بهذا الموقع ، تعد مفتاح أمن الخليج ومختبر استقراره ، وخط الدفاع الاول أمام أي محاولة اعتداء ايرانية علي المنطقة . وقد نتج عن هذا أمرين هما : أصبحت البحرين مدخلا لاي محاولة تهدف الي زعزعة أمن الخليج بشكل عام من جانب أي قوي إقليمية أو دولية كما غدت عنصرا أساسيا ورئيسيا في أى ترتيبات أمنية ، إقليمية أو دولية ، سواء بين دول مجلس التعاون وبعضها البعض ، أو بينها وبين قوي دولية وعربية أخري .

ومنذ حرب الخليج الثانية ، واجهت دولة البحرين ، كما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ، عبرت عن الاستجابة للظروف الدولية والاقليمية الجديدة ، تعاملت معها في اطار منهج عام قام علي التدرج ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية البحرينية ، إضافة الي تراثها الحضاري والثقافي.

ويمكن تلمس اسس هذا النهج وتطبيقاته من خلال الاتي:

أ -تطور التجربة البرلمانية:

كانت البحرين من اوائل دول الخليج التي تمارس العمل الديمقراطي عبر أول برلمان منتخب عام 1973 ، شاركت في عضويته احزاب ذات توجهات سياسية متباينة شيوعية ، وبعثية ، وقومية ، وإسلامية حيث اشار الدستور في مقدمته الي مستقبل الحكم الدستوري القائم علي الشورى ،واستمرت التجربة البرلمانية حتى عام 1975 الذي حل فيه الأمير المجلس الوطني حرصاً على أمن الوطن وسلامة المواطنين وذلك لعدة اسباب جوهرية هي:

1- تحالف 30 عضواً من اعضائه الـ 24 مع جبهة التحرير الوطني البحرينية اليسارية التي كانت لها روابط وثيقة مع الحركة المتطرفة المسماة" الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي".

2- احداث الصراع العربي - الإسرائيلي التي ألقت بظلالها على منطقة الخليج فسادت به احداث عنف وشغب كغيره من مناطق عديدة في العالم العربي ونظراً لذلك شعرت السلطات في البحرين بالحاجة الى اصدار قانون يحفظ الأمن ، ويعطى السلطة الحق في التعامل مع أولئك الذين يهددون أمن واستقرار البلاد ، لكن المجلس الوطني رفض الموافقة على القانون المقترح0

3- القوى الممثلة في المجلس الوطني آنذاك لم تكن قوى ديمقراطية تؤمن بالحوار ، حيث مالت الى التصادم والصراع فيما بينها من ناحية ، ومع السلطة من ناحية اخرى ، مثلها مثل

الحزب النازي الذي وصل الى السلطة في ألمانيا عام 1933 بطريق ديمقراطي لكنه تحول للديكتاتورية [2] .

وفي ديسمبر عام 1992 ، تم انشاء مجلس الشورى الذي ضم في عضويته ، عند انشائه ثلاثين عضوا يتم تعيينهم من اهل العلم والخبرة حتى يمكنهم تقديم المشورة الحقة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

وعلي الرغم مما يبدو من ظاهر التعيين لاعضاء المجلس ، فان الحقيقة انهم منتخبون من المؤسسات والجمعيات والقطاعات التي جاءوا منها أصلا .

ويستمد مجلس الشورى اختصاصاته من المادة الثانية من الامر الاميري رقم 19 لسنة 1992 بإنشاء المجلس والتي تنص علي أن يتركز اختصاص مجلس الشورى في إبداء الرأي والمشورة في القوانين ، والسياسة العامة للدولة والمشروعات الاقتصادية وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة بالاضافة الي الامور الأخرى التي يري مجلس الوزراء أن علي مجلس الشورى أن يبدي رأيه فيها كما يقع ضمن صلاحيات المجلس أيضا اقتراح مشاريع القوانين ورفع الرغبات والاقتراح بطلب مناقشة .

ولمساعدة المجلس في أداء مهامه المتعددة والمحورية في إطار سياسات التنمية فان له خمس لجان دائمة هي: لجنة الشئون القانونية ، لجنة الشئون الخارجية ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ،لجنة الخدمات ، لجنة المرافق العامة .

ويشترط في الاعضاء ، أن يكون العضو بحريني الجنسية بصفة أصلية ، ولا يقل سنه عن ثلاثين عاما ويجيد اللغة العربية كتابة وقراءة ، والا يكون قد حكم عليه في جناية مخلة بالشرف [3] .

ب-توسيع مجلس الشورى-:

ونظرا لتزايد دور المجلس في الحياة السياسية البحرينية من خلال ما أثبته من فاعلية وما حققه من إنجازات علي الاصعدة المختلفة ، وتزايد مهامه في إطار التطورات التي شهدتها البحرين ، أصدر الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة مرسوما بزيادة أعضائه من 30الي 40 عضوا ، إضافة الي توسيع صلاحيات المجلس بحيث أصبح من حقه اقتراح مشاريع القوانين وإبداء الرأي في القضايا التي يحيلها اليه مجلس الوزراء ، وتقديم اقتراحات بمشروعات قوانين ذات الطابع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي لمجلس الوزراء [4] وبناءا علي ذلك ، ناقش المجلس عددا من القضايا المهمة ،وقام بتقديم عدة اقتراحات بشأنها الي الحكومة التي استجابت بدورها لحوالي 85٪ منها .

ويشير ذلك الي أن تطوير المجلس وزيادة اختصاصاته يتخذ خطا متصاعدا حيث سيشهد المستقبل المزيد من الاختصاصات التي ستناط به.

ولم تتوقف سياسات التطوير والاصلاح علي مجلس الشورى فحسب ، وإنما امتدت الي مجلس الوزراء، باعتباره الجهاز الرئيسي الذي ينسق عملية التنمية الاقتصادية وميزانية الدولة ومراجعة التشريعات ، حيث أعيد تشكيله في منتصف عام 1995 لاول مرة منذ عام 1971 ، إستجابه للتطورات التي شهدتها البحرين وأصبحت في حاجة الي دماء وكفاءات جديدة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع . وقد ضم مجلس الوزراء الجديد 61 وزيرا يمثلون فئات المجتمع المختلفة [5] .

هذا إضافة الي سياسة الانفتاح علي كافة الآراء ، والتطورات التي لحقت بالصحافة البحرينية وجعلتها اكثر فاعلية وقوة في إطار دول مجلس التعاون .

وانطلاقا من ذلك يمكن الاشارة إلى :

1- ان البحرين دولة صغيرة في اطار اوسع هو مجلس التعاون ، ومجالس الشورى هي اسلوب مطروح في الدول المجاورة حيث يتم اختيار الاشخاص عن كفاءة ومقدرة ونزاهة ، وبطريقة تشمل كل شرائح المجتمع ، فضلا عن عن البحرين بعدد سكانها تعد اصغر من دائرة انتخابية في الدول الاوروبية الكبيرة ، وكل مواطن بحريني يمكنه الوصول الي مصدر اتخاذ القرار بدون اي مشاكل او عوائق.

2- لقد تطورت اوروبا علي مدي 100 عام علي اسس محكمة اولها ارتفاع مستوي المعيشة ،ونمو الطبقة المتوسطة التي شاركت بداية في القرار الاقتصادي ، ثم وبعد مدة طويلة ، جاءت المشاركة المتدرجة في القرار السياسي ، وهو ما سعت البحرين ، ولا زالت ، لاتباعه وتطبيقه.

3- في الوقت الذي عبر فيه انشاء مجلس الشورى عن ترجمة مؤسسية لفكرة المشاركة في الحكم وعدم الاستئثار بالقرار ، فإنه لم يعبر عن الولادة الاولي لنهج الشورى ذاته في البحرين ، والذي يمكن تلمسه من خلال اللقاءات المباشرة اليومية او الاسبوعية ، بين الامير والمواطنين ، لمناقشة امور البلاد والاستماع الي شكاوي الشعب واقتراحاته ومطالبه.

جـ -أحداث العنف وموقعها علي الخريطة السياسية

وفي اطار كل ذلك تأتي احداث العنف ، التي بدأت منذ عام 1994 ، وتسير وفق منحني متذبذب بين الصعود والهبوط ، لتعبر عن صوت نشاز لا يعكس حقيقة الوضع في البحرين ، حيث حاول منفذوها والمحرضون عليها ان يغلفوا عملياتهم بغلاف سياسي واجتماعي مثل الديمقراطية والعمالة الاجنبية والبطالة وحقوق الانسان والتمييز الطائفي وغيرها ، الا ان انشاء مجلس الشورى والتطورات التي لحقت به ، والدور الذي اصبح يؤديه علي الساحة السياسية البحرينية ، وما اصبحت تتمتع به البحرين من مكانة اقتصادية عالمية كبيرة بحيث غدت نسبة البطالة بها هي الاقل في اطار دول مجلس التعاون ، ونسبة احلال العمالة الوطنية محل الوافدة حوالي 90٪ في

بعض القطاعات ، قد ادي الي ازمة كبيرة لجماعات العنف من ناحية ، ووضع دعاواهم امام العديد من علامات الاستفهام والشك من ناحية اخري.

حيث اتضحت ثلاثة حقائق اساسية هي:

أ -ان أعمال العنف أكبر من محاولة للمطالبة بالديمقراطية ، وأن البحرين ليست سوي مجرد" بالون اختبار "في مخطط يستهدف النفاذ من المنامة الي الدول الأخرى في مجلس التعاون ، وهو مخطط بدأ بالكويت في الثمانينات ولم يستمر ،ويسعى من يقفون وراءه الي إعادة إحيائه انطلاقا من البحرين [6] ولعل هذا هو السبب الذي أدي بمعظم دول المجلس الي التأكيد في كل مناسبة علي وقوفهم الي جانب البحرين ومساندتها ضد دعاوى الفتنة [7].

يؤكد ما سبق الاعترافات التي أدلي بها المتهمون الرئيسيون في تشكيل ما يسمى بحزب الله البحريني الهادف الي قلب نظام الحكم بالقوة ، التي كشفت عن إدانة كاملة لايران بالوقائع والمستندات ، حيث أكد المقبوض عليهم انهم تلقوا تدريبهم في مدينة قم الايرانية بالتنسيق مع الحرس الثوري الايراني ، وقد دربت الدفعة الاولي في أبريل عام 1993في معسكر كرج شمال طهران علي أنواع مختلفة من الاسلحة وكان التمويل من خلال شيكات من الحكومة الايرانية مسحوبة علي بنك صادرات إيران ، وفي سبتمبر 1994 تم تدريب الدفعة الثانية بنفس المعسكر[8] .

وكانت صحيفة الصنداى تليغراف قد حصلت على وثائق سرية تكشف ان المنشقين البحرينيين قد شكلوا شبكة من المكاتب في شمال لندن لاستخدامها في تنسيق هجماتهم ضد نظام الحكم في البحرين ، تلك الهجمات التي ، بدأت علي اثر تلقى اوامر بالفاكس للمنفذين من قبل زعمائهم في لندن حيث يملكون اربعة مكاتب على الاقل يتم استخدامها لنقل التعليمات الى العناصر النشطة في البحرين .وتدار هذه المكاتب بواسطة منشقين بحرينيين ، استغلوا بعض الثغرات في قوانين اللجوء السياسي في بريطانيا . وأن مكاتب لندن تحصل على التعليمات من ايران ثم يتم تمريرها الى العناصر النشطة في البحرين . [9]

ب -تهدف أعمال العنف بالاساس الي ضرب استقرار البحرين والاساءة الي مناخ الاستثمار والسياحة بها ، انطلاقا من اعتماد الاقتصاد البحريني ، بصورة أساسية ،علي جذب الاستثمارات الخارجية والسياحة والنشاط المالي . ومن هنا فقد توجهت أعمال العنف الي الفنادق والبنوك والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، والممتلكات العامة والخاصة ، والاجانب ، وخاصة الآسيويين منهم .

ج - مشكلة البحرين الحقيقية هي أن التركيب الاجتماعي بها قد ساعد علي البدء بها من قبل القوي التي تسعي الي زعزعة امن واستقرار المنطقة بشكل عام ، فهي تعانى من تزايد سكاني

سريع لا يتناسب مع مساحتها ، ولذلك يصبح الشكل العام لدى البعض هو وجود مشاكل اجتماعية ،ويتم فلسفتها ، وتحويلها الى مشاكل طائفية ، وخلافات اجتماعية.

ء - النهج البحريني في التعامل مع العناصر المنشقة-:

يقوم هذا النهج علي عدة اسس اهمها :

1- الحفاظ علي وحدة الشعب البحريني وعدم اللجوء او السماح بتسييس الاختلاف المذهبي او الديني 0 ولعل هذا هو ما حفظ للبحرين وحدتها في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول التي بها اختلافات مذهبية اقل بكثير من البحرين حروبا اهلية طاحنة لا زالت تعاني الكثير من رواسبها .

2- الالتزام بالقانون سواء في عمليات القبض علي المخربين أو التحقيق معهم أو محاكمتهم وهذا ما شهد به المراقبون وأعربوا عن ارتياحهم وتقديرهم له ، واشارت اليه منظمة الصليب الاحمر الدولي التي سمح لها بالاطلاع علي السجون البحرينية والتعرف علي إجراءات المحاكمة.

3- الحوار ، والامثلة عليه كثيرة اهمها ما حدث في اغسطس من عام 1995 عندما أفرجت الحكومة عن بعض زعماء المنشقين علي الرغم من مسئوليتهم المباشرة وغير المباشرة عن كثير من أعمال العنف والتخريب في البلاد والدخول معهم في حوار سلمي علي أمل الوصول الي حل الا ان ذلك لم يأت بنتيجة . وعندما تفشل اساليب الحوار لا مناص من اتباع الحزم لان أسلوب اللين والمهادنة مع من يتخذون من القتل والترويع والتخريب أسلوبا للوصول الي اهدافهم هو تقصير في حق الشعب علي حكومته التي يعد توفير الامن للمواطنين من اقدس واجباتها.

4- التخفيف في الاحكام وعدم اعتقال اي شخص لا تثبت التحقيقات التي تجري بصورة فورية إدانته ، ومن أمثلة التخفيف ، هو حكم محكمة أمن الدولة مؤخرا بالسجن لمدد تتروح بين الخمس والست سنوات علي عشرة اشخاص قاموا بتفجير محطتين للكهرباء ونادٍ رياضي والتي تصل عقوبتها الي الاعدام في كثير من الدول ، والسجن علي ستة اشخاص لمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وسنتين لحرقهم بيتاً سكنياً العام الماضي . أما احكام الاعدام فعددها سبعة جاءت بعد محاكمات عادلة ولم تأت إلا لمن يستحقها بعد قتل وحرق العديد من العمال الاجانب لكنه لم ينفذ سوي حكم اعدام واحد بسبب قتل احد افراد الشرطة على الرغم من ان هناك مطالبة شعبية بتنفيذ هذه الأحكام لتكون رادعة للجميع.

وعلي الرغم من انتقاد البحرين من قبل بعض جماعات حقوق الانسان ، التي تركز في انتقاداتها علي عمليات الاعتقال والمحاكمة لمرتكبي جرائم العنف دونما الالتفات الي ما ارتكبوه من جرم ، أو الي حق المجتمع في حياة آمنة مستقرة ، وما تسميه بالتمييز الطائفي ، وانتهاك حقوق الانسان ، منطلقة من اعتبار ترد عليه الكثير من التحفظات وهو ان الجماعات المنشقة " جماعات معارضة لها مطالب شرعية ،"إضافة الي تطبيقها لمعايير غربية بالاساس في الحكم علي مجمل القواعد الحاكمة لمسيرة المجتمع في السياسة والاقتصاد ، وهي مشكلة تواجه كل الدول العربية والاسلامية ، ولعل هذا هو السبب الذي دعا رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد الي الدعوة لاعادة النظر في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينطلق من رؤى غربية ، ليتناسب مع ظروف وعادات وتقاليد الدول النامية .

وهي في ذلك تتجاهل العديد من الحقائق هي:

1- ان صاحب الرأي وداعي الديمقراطية يهدف الي البناء ، ولا يتخذ من التدمير والتخريب والقتل للابرياء من الاطفال ، والنساء ، والاجانب اسلوباً لعرض آرائه وأفكاره ، لان الافكار الغير مشروعة هي وحدها التي تتبع طرقا غير مشروعة للظهور والتواجد.

2-اهم شروط جماعة المعارضة الحقة ان يكون لها وجود جماهيري علي الساحة الداخلية في الوقت الذي تفتقر فيه الجماعات البحرينية المنشقة لاي وجود او تأييد شعبي ، بل يطالب الشعب الحكومة بمواجهتها بحزم وشدة لتآمرها على سمعة وأمن واستقرار البحرين.

3-ان ما تسببه هذه العناصر من خسائر وتخريب في الممتلكات العامة والخاصة ينفي عنها صفة " المواطنة الصالحة " فلقد بلغت خسائر البحرين من جراء أعمال التخريب منذ اندلاعها وحتى اليوم 8.5 مليون دينار ، اضافة الي مقتل 14 شخصا.

4- ان ادعاء التمييز الطائفي تنفيه العديد من الحقائق **اهمها:**

-الدستور البحريني الصادر عام 1973 ، ينص صراحة علي المساواة ، وتكافؤ الفرص ، بين المواطنين باعتبارها ، دعامات للمجتمع ، تكفلها الدولة.

-بالنسبة لارتفاع نسبة البطالة بين اوساط الشيعة ، فإنه يرجع بالاساس الى انهم يشكلون اغلبية السكان ، ومعظمهم يقطنون القرى والمناطق الريفية التي تتميز بعادة الزواج المبكر وتعدد الزوجات اضافة الى كثرة النسل وارتفاع خصوبة المرأة الريفية بشكل عام مقارنة بالمرأة المدنية . ومع ذلك فان نسبة البطالة في البحرين أقل من معدلاتها في الدول المجاورة . [10]

-تشير جماعات حقوق الانسان والعناصر المنشقة الي ان السلطات البحرينية تعتقل الاطفال دون العاشرة ، والنساء ، واضعة ذلك في خانة حرية الرأي ، فهل شكل طفل عمره عشر سنوات رأيا ليدافع عنه ويتظاهر ويخرب من اجله؟ !هذا اضافة الي استخدام الجماعات المنشقة للاطفال الصغار الذين يسهل التأثير عليهم واللعب برؤوسهم ، والنساء للقيام بعمليات التخريب ، واستغلال المساجد والمدارس والجامعات في غير ما خصصت له وانشأت من اجله ، حيث تسيير المظاهرات من المساجد يوم الجمعة ، وافتعال التوترات في المؤسسات التعليمية والتأثير علي عقول وتوجهات الدارسين.

وفي الوقت الذي نبهت فيه البحرين دائما الي خطورة ايواء بعض الدول الاوروبية لعناصر ارهابية عربية تتآمر علي دولها وتمارس الاجرام الفج بينما تتستر وراء شعارات من الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، فإن هذه المشكلة قد اصبحت مشكلة عربية عامة تعاني منها العديد من الدول مثل السعودية ومصر والجزائر واخيرا ليبيا ، واعاد الحادث الارهابي الذي اودي بحياة اكثر من 60 شخصا بالاقصر ، تسليط الاضواء بقوة علي هذه القضية ، حيث اعلنت وزارة الداخلية البريطانية بالفعل انها بصدد اعداد قانون يحد من نشاطات العناصر الارهابية الموجودة بها [11] .

ثانيا -: التطورات الاقتصادية والحضارية

أ -التطورات الحضارية والاجتماعية

تضافرت عدة عوامل لتجعل من البحرين أقرب الدول العربية ، الي نظام المجتمع الحضري لتعيش علي أرضها فئات مختلفة من زراع وتجار وطبقة عاملة بصيد اللؤلؤ ، ويرجع ذلك بالاساس الي وضعها كجزيرة وأن أفضل مناطق الغوص تقع قريبا من شواطئها لوجود ينابيع المياه العذبة تحت سطح البحر بها [12] .

ورغم أن أهل البحرين ينتمون الي نفس الاصول القبلية المنتشرة في شبه جزيرة العرب ، إلا أن الروح القبلية قد ذابت تماما بفعل ما شهده المجتمع البحريني من تطورات ، حيث انه مجتمع صناعي تجاري ومستودع تجارة الخليج [13] .

* التعليم: نبع الاهتمام البحريني بالتعليم من فلسفة أساسية مفادها أن العنصر البشري هو أهم وأغلي الموارد البحرينية في ظل قلة النفط والموارد الاقتصادية الأخرى ، حيث يحظي الانفاق علي التعليم في البحرين بالمرتبة الاولي بين قطاعات الخدمات الاجتماعية الأخرى ، وتبلغ نسبته 50٪ تقريبا ، وأدي ذلك الي ارتفاع عدد الطلبة والطالبات في مختلف مراحل التعليم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية حيث بلغ عددهم 112.059 طالبا وطالبة عام 1996 وصاحب ذلك إرتفاع عدد الفصول الدراسية من 1339 فصلا عام 1971الي 3687 فصلا عام 1996 ، كما زاد عدد المعلمين من 2430 معلما ومعلمة عام 1971الي 6851 عام 1996 ،أما عدد المدارس فقد ارتفع من 108مدرسة عام 1971الي 183مدرسة عام 1996.

وراعت الحكومة البحرينية في سياستها التعليمية عدة مبادئ أساسية هي-:

* أن يكون التعليم في متناول الجميع ، ومن هنا أصبح مجانيا .

* رفع كفاءة المعلمين وزيادة تدريبهم وتأهيلهم ، ولذا فقد وصلت نسبة البحرنة في قطاع التعليم عام 1996/95 الي حوالي 70٪ بين المعلمين و92٪ بين المعلمات0

* محو الامية ، حيث تسعي وزارة التربية والتعليم الي القضاء علي الامية بحلول عام 2000 ،إضافة لذلك هناك جامعة البحرين التي أنشئت عام 1986 ويبلغ عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم بها حوالي 6300 في أكثر من 40 برنامجا دراسيا ويتم تخريج حوالي 800 خريج في شتي التخصصات كل عام [14]

* الاهتمام بتعليم المرأة ، حيث يوجد في البحرين وفقا لاخر احصائية متوفرة عن العام الدراسي 1997/96 ، 90 مدرسة للاناث ، ويفوق عدد الطالبات في التعليم الحكومي ، عدد الطلبة الذكور . و فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد طلاب جامعة البحرين وفقا لاحصائيات العام الدراسي 1998/97 (7618) طالبا ، يشكل الاناث ما نسبة 62.6٪ من المجموع الكلي ،فيما يمثل الذكور ما نسبته 37.4٪ ، وتمثل المرأة قرابة 19٪ من اجمالي العمالة البحرينية ، وذلك وفقا لتعداد السكان لعام 1991 ، في حين كانت مساهمتها 15٪ في تعداد 1981 ، 5٪ فقط في تعداد 1971 . وتمثل في القطاع الحكومي ، ما نسبته 33.5٪ من اجمالي العمالة عام 1995 [15].

ب - الاصلاحات الاقتصادية

أدت السياسة المالية والاقتصادية التي تم تنفيذها خلال الـ35 عاما الماضية الي تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث ارتفع الناتج المحلي الي مستويات قياسية وارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 1457دينارا في عام 1975الي 3243 دينارا في عام 1995 ، كما ارتفع نصيب الفرد من المصروفات الحكومية من 36 دينارا عام 1960الي 68.2 دينارا عام 1995 ،ونصيبه من المصروفات الحكومية علي الخدمات التعليمية من 70دينارا الي 736 دينارا سنويا . ومن المصروفات الحكومية علي الخدمات الصحية من 7.6 دنانير الى 93.7 دينارا وذلك للسنوات 1960و1995علي التوالي ، ونتيجة لذلك ، أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة لعام 1996علي أن دولة البحرين قد احتلت المرتبة 39 علي جميع الدول التي شملها التقرير وعددها 174دولة والمرتبة الاولي بين الدول العربية والاسلامية.

وارتفعت نسبة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية غير النفطية من 68٪ عام 1975الي 72٪ عام 1985الي 83٪ عام 1995 .وفي المقابل انخفضت نسبة مساهمة القطاع

النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من 32٪ عام 1975 الي 28٪عام 1985 ثم الي 17٪ عام 1995 ، و حقق الميزان التجارى للدولة فائضاً عام 1996 ، بلغت قيمته 38 مليون دينار بحرينى حيث وصلت قيمة الصادرات الى 419.4 مليون دينار بينما بلغت قيمة الواردات 381.4 مليون دينار بحرينى0

وقد ادي ذلك الي اشادة المؤسسات الاقتصادية الدولية بالاقتصاد البحريني ، حيث أشار التقرير السنوي الذي تعده مؤسسة التراث الامريكية المتخصصة لعام 1996 ،وشاركته صحيفة وول ستريت جورنال ، في نفس الرأي ، الي أن دولة البحرين قد احتلت المرتبة الثالثة للسنة الثالثة علي التوالي من حيث درجة التحرر الاقتصادي بعد هونج كونج وسنغافورة ، واشاد تقرير المنظمة الاقتصادية لغرب اسيا " الاسكوا " بالتطور الاقتصادي في البحرين مشيراً الي انه اكثر الاقتصاديات تنوعا في دول مجلس التعاون.

وعلي خلفية ذلك ، اصبحت البحرين ، مركزاً ماليا مهماً في المنطقة ، واستقطبت البنوك والمؤسسات المالية العالمية ، فبلغت موجودات الوحدات المصرفية الخارجية" الأفشور "بنهاية الربع الأول من هذا العام.

كما ارتفع إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية بنهاية النصف الأول من العام الجاري لتصل الى 3 مليارات و 8364 مليون دينار بحريني مقابل 3 مليار و 814.7 دينار بحريني بنهاية عام 1996 بارتفاع قدره 22.7 مليون دينار بحريني أو بنسبة 0.6٪ [16] .

ولقد استطاعت الحكومة ببرامجها السابقة وسياستها الاقتصادية والمالية أن تسارع بعمليات النمو والتنمية والتحديث من أجل حل مشاكل البطالة وتوظيف العمالة البحرينية وخلق فرص عمل جديدة لكافة طبقات الشعب.

1997/8

هيئة الإذاعة البريطانية تخرج عن حيادها

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كان يُقال أن ما يميز هيئة الإذاعة البريطانية هو الحيادية و الموضوعية في تناولها للقضايا العربية و الدولية ، و في تغطية الحدث و نقله إلي المستمع بصورة محايدة و نزيهة ، مما أكسبها شعبية كبيرة و جمهور عريض في الكثير من مناطق العالم 0

الا انها بدأت تخرج عن هذا المسار الحيادي مؤخرا ، واصبحت المبالغة والانتقائية واللجوء الي التهويل والاستفزاز سمات بارزة عند تناولها للعديد من القضايا العربية بالإضافة الي مراعاتها لبعض الاعتبارات المصلحية بسبب تواجد فروع لها علي بعض الساحات العربية.

و لقد ظهر هذا جليا في تناولها للقضايا المتعلقة بدولة البحرين ، حيث يكتشف المستمع و بسهولة عدم الموضوعية تجاهها بمحاولاتها تشويه صورتها وبعدها عن الحقيقة.

و اتضح ذلك خلال تناولها لاجتماع " اللجنة الدولية الفرعية لمكافحة التمييز ضد الأقليات " ،وهي هيئة شعبية تابعة للأمم المتحدة و تضم أشخاص ،لا يحملون أي صفة رسمية أعدت مشروع قرار ، يزعم بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين .... وغيرها من الدول العربية والاسلامية ولكن الاذاعة ركزت علي ما يخص البحرين وافردت له مساحة كبيرة من تقاريرها الاخبارية معطية للدول الأخرى اهمية اقل.

هذا علي الرغم من ان اجتماع اللجنة المذكورة لم تتطرق إليه بالمرة الإذاعات العالمية ، المرموقة باعتبار أنه لا يستحق اهتماماً بارزاً كصوت ألمانيا و صوت أميركا و صوت فرنسا الدولي ومونت كارلو و راديوا كندا الدولي و لكن هيئة الإذاعة البريطانية جعلته في صدر نشراتها و تعليقاتها ، قبل عقد اجتماعات اللجنة بثلاثة أيام و بعدها بيومين وبشكل يذكرنا بأسلوب اذاعات شرق اوسطية في الخمسينيات والستينيات.

و المتتبع لتغطية الإذاعة يلاحظ و بسهولة افتقاد الموضوعية في تناول الحدث المذكور :-

1- تصدر الحدث جميع نشرات هيئة الإذاعة البريطانية صباحا و مساءا

و رغم أن اللجنة الفرعية تجتمع لمناقشة سجل حقوق الإنسان في العديد من دول العالم كإسرائيل و الجزائر و تركيا و غيرها من البلدان ، إلا أن الإذاعة ركزت فقط علي حالة البحرين بشكل أثار شكوك المهتمين بها ، بوجود سوء نية و عدم موضوعية وبوجود افراد وجماعات وربما دول تؤثر في اعداد النشرات والتقارير الاخبارية.

2- في إشارة الإذاعة البسيطة إلي حالة كل من تركيا و إسرائيل و الجزائر ، أبرزت سلبيات و إيجابيات هذه الدول في سجل حقوق الإنسان ، بينما في حالة البحرين أبرزت السلبيات فقط ، و هو ما يُظهر الانحياز الواضح ضد دولة البحرين ، مع أن هناك تقرير للأمم المتحدة لم يمض علي صدوره اسابيع قليلة أشاد بدولة البحرين في تنمية الموارد البشرية فيها واعتبرها الاولي بين الدول العربية والاسلامية في هذا المجال كما لم تشر الاذاعة الي اعضاء اللجنة الذين ايدوا البحرين واعلنوا رفضهم لمشروع القرار الذي اعدته العضوة البريطانية كلاير باليه امثال الخبيرة الكاميرونية لوس جوانمسيا والمغربية حلمية مبارك الوزاري والفرنسي لويس جوانيه.

3- عمدت الإذاعة في صياغتها للخبر الي اثارة الطائفية واستخدمت كلمات تحريضية ، فتعمدت استخدام و تكرار كلمات مثل (التمييز ضد الشيعة ، اعتقال و تعذيب الأطفال و النساء ، محاكمات غير قانونية ، اتهام طائفة الشيعة في إشعال الحرائق....و غيرها)

فالإذاعة اعتمدت التحريف و نسبت للحكومة قول لم يصدر عنها "، بأنها تتهم طائفة الشيعة في إشعال الحرائق " فالحكومة لم تتهم الشيعة وانما اتهمت قلة منشقة خارجة علي القانون ، ليس فقط في إشعال الحرائق ، و إنما بأعمال القتل و التخريب ....وكان علي الاذاعة ان تسمي الاشياء بمسمياتها في هذا الشأن.

والإذاعة بإصرارها علي استخدام كلمة الشيعة دائما ،تجعل المستمع العادي يتصور أن البحرين تعاني من انقسام طائفي وهو ما يخالف الحقيقة و يشوه الصورة ، فالبحرين يعيش فيها الجميع منذ مدة طويلة في تجانس تام و المعاملة تتم علي أساس المواطنة و الشيعة يتولون أرفع المناصب في كافة الوزارات و الهيئات والمؤسسات الهامة الرسمية وشبه الرسمية.

كما أن تركيز هيئة الإذاعة البريطانية ، علي ان الحكومة تعتقل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 عاما يخلو من الموضوعية ، فهؤلاء المعتقلون قاموا بإضرام الحرائق و إشعال النيران في المباني مما أدي إلي قتل وجرح العديد من الاشخاص اغلبهم من الأسيويين ، فكيف

يُترك هؤلاء يقومون بترويع المواطنين و تهديد الأمن دون اعتقالهم والتحقيق معهم بحجة أنهم أطفال او دون السابعة عشرة لمعرفة الدوافع وراء قيامهم بأعمالهم المشينة.

كما أن الإدعاء بحبس المواطنين دون محاكمات تزييف للحقيقة ، فالعديد من لجان الصليب الأحمر الدولي ، زارت السجون في البحرين دون أن تجد مخالفات تُذكر او ذات قيمة.

4- ومما يشير الي عدم الموضوعية في تناول هيئة الاذاعة البريطانية للبحرين ، اللقاء الذي اجرته معي بصفتي رئيساً لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية للحديث عن السياسة البريطانية تجاه الخليج في عهد حكومة حزب العمال ، حيث تم تحريف حديثي ليتلاءم مع ما قاله منصور الجمري ،احد المنشقين البحرينيين ، وبعد الاتصال بالإذاعة تم تصحيح الامر واعتبر ان ما حدث كان نوعاً من الخطأ.

و عندما يقع انفجار أو عمل تخريبي ، و تقوم السلطات باعتقال المسئولين عن ذلك ،لفرض النظام و الأمن ، تسارع هيئة الاذاعة البريطانية بإلقاء اللائمة علي الحكومة معتبرة ذلك نوعاً من التمييز ضد الشيعة و غيرها من المزاعم الزائفة و لم يحدث ان شجبت في أي مرة هؤلاء القتلة و المخربين ، الذين لا يريدون الاستقرار للبحرين.

بل انها تسارع بالاتصال بالمسئولين البحرينيين ، لتلقي عليهم الأسئلة بطريقة استفزازية و غير موضوعية ، وكأنهم متهمين عليهم الدفاع عن انفسهم.

فمثلا توجهت هيئة الإذاعة البريطانية بسؤال إلي الدكتور هلال الشايجي ، رئيس تحرير صحيفة أخبار الخليج البحرينية.

-نصه " ما قولك أن أفعال هؤلاء كانت رد فعل و ليست فعلا ، للمواجهة الأصلية مع جماعات المعارضة الشيعية ، التي تطالب بحقوق سياسية و اجتماعية أكثر في البلاد ؟"

إن هيئة الإذاعة البريطانية تركز دائما و بصورة متعمدة علي وجود انتهاكات للشيعة في البحرين ، وهو ما يخالف الحقيقة ، بل إن تغطيتها ،لحوادث الحرائق التي تعرضت لها البحرين في الفترة الأخيرة ، كانت دائما ما تلقي باللائمة علي السلطات هناك ، بدلا من اتهام الجاني و الفاعل الحقيقي.

و بالتالي ، نخلص إلي أن هيئة الإذاعة البريطانية كإذاعة دولية ،بخروجها عن الموضوعية و الحيادية في تناولها للقضايا العربية عامة و القضايا البحرينية خاصة تغامر بمصداقيتها ، لدي المستمع العربي ، وعليها أن تنهج طريق الحياد في نقل الخبر و تغطيته بصورة محايدة و أن تضع الخبر في حجمه الطبيعي و أن تبتعد عن المبالغة و الإثارة و التهويل لأن في ذلك قلب للحقائق و تشويه للصورة.

1997/11/9

العارض الصحي لسمو رئيس الوزراء وسمات القيادة الحقة

بقلم: د .عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – لندن

للقيادة صفات ومقومات لا تتوفر إلا لعدد قليل من الرجال الذين يقومون علي الشأن العام ، ويتولون إدارة البلاد ، وضمان مصالح الشعوب . وتختلف هذه المقومات من فترة تاريخية لأخرى ، ومن مكان إلي آخر ، إلا انها تتفق في قواسم مشتركة ، تمثل لب القيادة وجوهرها ، أهم هذه القواسم هي تقدير المسئولية ، وإنكار الذات ، والالتزام القائم علي الحزم والحب .

وقد أثبت العارض الصحي الذي ألم بسمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ، واستلزم دخوله المستشفي ، أن سموه يمثل نمطا فريدا من القيادة ، تتغلب فيه سمة التقدير للمسئولية الكبرى الملقاة علي كاهله ، وهي صيانة مقدرات الشعب البحريني وقيادة مسيرته في مرحلة حاسمة من تاريخه الحديث والمعاصر،حيث أفرز عددا من الحقائق ذات الدلالة لاي مراقب أو متابع للشأن البحريني علي مدي الفترة الماضية ، أهم هذه الحقائق هي-:

* التفاف الشعب البحريني حول قيادته ، والتوحد معها ، ووفاؤه لها ، وهذا ما ظهر من التوافد الشعبي المستمر علي المستشفي للسؤال عن صحة سمو رئيس الوزراء والاطمئنان عليه ، إضافة الي سيل الرسائل البريدية والالكترونية من أبناء البحرين في الخارج ، التي تستفسر عن صحة سموه متمنية له دوام الصحة والعافية والعودة الي ممارسة مهامه ومسئولياته .

والواقع أن إيمان الشعب البحريني بقيادته ووفاءه لها والممثلة بسمو الأمير ورئيس وزرائه وولي عهده كان دائما من السمات المميزة لمسيرة البحرين ، وعلامات قوتها الواضحة عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، فبفضل هذا الايمان والوفاء تحطمت كل المؤامرات الخارجية للنيل من مقدرات

لؤلؤة الخليج ، أو وحدتها الوطنية ، وبفضله تمت مواجهة الجماعات المنشقة وكشف أهدافهم ، وبفضله أيضا تحقق ما تحقق من إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية أصبحت محل إشادة جميع المؤسسات الاقليمية والدولية المتخصصة .

* ما يتمتع به سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة من مكانة في قلوب كل البحرينيين ، باعتباره" مهندس إدارة التنمية الحديثة في البحرين "تحت قيادة سمو أمير البلاد الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة . حيث استطاع من خلال سياسة اقتصادية توازن بين الاعتبارات المختلفة ، وتفتح آفاق العمل أمام القطاع الخاص ، وتجعل من تنمية الانسان الفرد محور اهتمامها ، أن يجعل من البحرين مركزا ماليا ومصرفيا رائدا في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، ودولة سياحية من الطراز الاول ،متخطيا ، عقبة محدودية الموارد وخاصة النفط ، حتى أصبحت القطاعات غير النفطية تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بما يصل الي 83٪ عام1995 ،ومراعيا البعد الاجتماعي في أي سياسات للتنمية ، ويبدو ذلك من برامج التدريب وإعادة التأهيل ، والاهتمام بالمعاقين والمسنين ، وقطاعات الصحة والاسكان وغيرها ،حيث تم صرف 140مليون دولار العام الماضي علي التدريب ، ومن المتوقع أن يصل الي 200 مليون العام القادم ، كما وصل الانفاق الفعلي علي مشروعات الاسكان الي 550 مليون دينار ، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 1457دينار عام 1975الي 3342 دينار عام 1995 ،ومن المصروفات الحكومية من 36 دينار عام 1960الي 106.8دينار عام 1995 ،أما نصيب الفرد من المصروفات الحكومية علي الخدمات الصحية فقد زاد من 7.6 دينار عام 1960الي 93.7 دينار عام 1995 ،كما ان هناك قانون إلزامي يقضي بالزام شركات القطاع الخاص التي تشغل 100 عامل فأكثر تخصيص 2٪ من عدد الوظائف للمعاقين .

ومما عمق من مكانة سمو الشيخ خليفة في قلوب المواطنين ، اتصاله الدائم والمباشر بهم ، وحرصه علي إزالة أي حواجز بينه وبينهم ، من خلال لقاءاته المفتوحة مع الشعب ، سواء أسبوعيا أو شهريا ، للاستماع الي مشاكلهم وآرائهم ، والاطلاع علي آمالهم وطموحاتهم ، في تقليد ديمقراطي ثابت بدأه سمو الشيخ عيسي بن سلمان آل خليفة واقتدي به الآخرون . هذا إضافة الي التفاني في العمل من أجل الشعب ، ونكران الذات لأجل أداء مسئوليات القيادة وتبعاتها ، وقد عبر عن ذلك من خلال إصراره علي أداء مهام منصبه من المستشفي علي الرغم من عدم رضا الاطباء عن ذلك الذين أكدوا علي أن انهماك سموه الدائم في العمل هو السبب في الوعكة الصحية التي ألمت به ، وهكذا فان الرجال يترفعون فوق آلامهم ، وينسون متاعبهم ،من أجل الغاية النبيلة التي نذروا أنفسهم لخدمتها ،وهي مصالح الشعب واحتياجاته .

* المكانة العربية والدولية التي يحتلها رئيس الوزراء ، وعلاقاته الطيبة علي كافة المستويات وهذا ما وضح من الاهتمام السياسي والاعلامي ، العربي والعالمي بالعارض الصحي لسموه ، ومتابعة تطوراته ، والكم الهائل من الاتصالات والبرقيات من المسئولين الخليجيين والعرب والاجانب للاطمئنان علي صحته ، بل وزيارة بعضهم له في المستشفي كالرئيس المصري حسني مبارك أثناء زيارته للبحرين يوم 1997/11/7 .وتبدو المكانة التي يتمتع بها الشيخ خليفة من الارتياح الذي قوبل به تأكيد الاطباء علي أن حالته الصحية مطمئنة ، وأن الامر لا يخرج عن كونه نوعا من الارهاق .

وتنبع مكانته الخليجية من حرصه علي دعم العمل الخليجي ومساندته ودفعه الي آفاق رحبة ، وخاصة في المجالات الاقتصادية ، التي يري أن ما تحقق علي مسارها أقل بكثير من إمكانيات وحوافز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أما مكانته العربية فانها تأتي من تشجيعه الدائم للتضامن العربي ، والتنسيق بين الدول العربية في المجالات المختلفة ، وما يتمتع به من علاقات طيبة مع القادة والمسئولين العرب .

وبالنسبة لمكانته العالمية ، فقد اكتسبها من كونه قائد مسيرة الانطلاقة الاقتصادية البحرينية التي تجاوزت مرحلة النفط ، وجعلت من البحرين سنغافورة الخليج بشهادة المستثمرين ورجال الاعمال العرب والاجانب ، حيث حصلت علي المركز الاول في التنمية البشرية من بين الدول العربية والاسلامية للعام الثالث علي التوالي ، علي حسب تقرير الامم المتحدة السنوي للتنمية البشرية ، وأشادت اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا"الاسكوا "بالاقتصاد البحريني في تقريرها الاخير مؤكدة علي انه الاكثر تنوعا في إقتصادات دول مجلس التعاون ، كما احتلت البحرين المركز الثالث من حيث مناخ الحرية الاقتصادية في العالم بعد هونج كونغ وسنغافورة .

لقد كان العارض الصحي لسمو رئيس الوزراء فرصة ، لان يرد الشعب البحريني ، في شخصه ،الجميل ، لقيادته الممثلة بأصحاب السمو الأمير ورئيس وزرائه وولي عهده حفظهم الله ، التي جعلت مصالحه فوق كل اعتبار ، وقدست الواجب في رعايته وصيانة مقدراته من أي محاولة للتخريب أو العبث .

أن الشعب البحريني كله ، يدعو الله العلي القدير ، أن ينعم بالشفاء العاجل علي الشيخ خليفة ، ليعود الي مواصلة جهوده من أجل تنمية الانسان البحريني وآمنة ورفاهيته .

لندن في 1997/11/9

1997/3/15

البحرين قيادة قادرة ودبلوماسية متميزة ودعوة إلى عصر اقتصادي جديد في الخليج

بقلم: د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - لندن

كانت موضوعات الأمن والدفاع الإقليمي ، ونمو التكامل الاقتصادي لمنطقة الخليج ، اضافة الى العلاقات بين بريطانيا والبحرين ، تمثل لب المناقشات التي دارت في لندن الشهر الماضي بين ولى العهد القائد العالم لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة والوفد المرافق له من الوزراء وكبار المسئولين ، مع مضيفيهم البريطانيين برئاسة وزير الدفاع البريطاني مايكل بورتيلو .

وأهمية تلك الزيارة برزت أيضاً في مشاركة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في محادثات مع الوفد الزائر . وأثناء الزيارة اغتنم ولى العهد الفرصة لأجراء مناقشات واسعة حول الشرق الأوسط مع العاهل الأردني الملك حسين الذي كان في زيارة لبريطانيا أيضاً والذي يكن له ولى العهد احتراماً وتقديراً بل وإعجاباً خاصاً0

أما الأهمية الأخرى للزيارة فهي لقاء ولى العهد في لندن بوزير الخارجية القطري أعتبر على أنه نقطة تحول في العلاقات بين الدولتين ، وأدى الى سلسلة من التطورات في توثيق علاقات البلدين الشقيقين أهمها الاتفاق على فتح سفارة لكل بلد في عاصمة الدولة الأخرى0

طريق التنمية الخليجية:

وفيما كان يبدو إنه جهد منسق للتركيز على أهمية النمو والاستقلال الاقتصادي لمنطقة الخليج ، ربط رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في لقاء صحفي ما بين الخليج و " النمور الآسيوية - "تلك البلدان الصغيرة الديناميكية في الشرق الأقصى التى تعزز وضعها وأمنها بازدهار اقتصادياتها0

وفي هذا المثال ، قال الشيخ خليفة بأن الازدهار الاقتصادي هو العنصر الرئيسي للأمن والاستقرار في منطقة الخليج0 وأكد أن الوقت قد حان لأن تستخدم دول الخليج مواردها المالية الكبيرة لكي تنشأ كثيراً من الصناعات الضرورية الجديدة ، أما عن طريق مشاريع مشتركة أو استثمار حكومي ، أو عن طريق تطوير شركات قطاع خاص جديدة خاصة في ظل وجود كثير من الأموال لدى أفراد وشركات في القطاع الخاص0

علاقات تاريخية ومتطورة:

في محادثات لندن أكد الشيخ حمد والوزراء البريطانيون على أن العلاقات التاريخية بين البلدين قد ساهمت في الدفاع عن وسلامة الخليج ، وأكدوا على مواصلة هذه العلاقات . وقد اتفق المسئولون في الجانبين على أن العلاقات بين البحرين والمملكة المتحدة تقوم دائماً على الفهم المتبادل والتعاون الوثيق0

فمنذ أن نالت البحرين استقلالها التام عام 1971 ، ظلت العلاقات الوثيقة مع بريطانيا ،احد مرتكزات سياسة المنامة الخارجية0 وبنفس القدر فأن كل الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ ذلك الحين اكدت ان عمق العلاقات مع البحرين سيبقى ضمن مقدمة سياساتها الخارجية . وقد اكد المسئولون البريطانيون لضيوفهم أثناء الزيارة بأن الشرق الأوسط بشكل عام ، والخليج بوجه خاص هي مناطق ذات أهمية اقتصادية كبيرة للمملكة المتحدة لوجود شركات بريطانية كثيرة لها استثمارات وعلاقات قوية مع الخليج ، ولأن اعداداً كبيرة من العاملين من المملكة المتحدة يعيشون ويعملون في الخليج . وعلى سبيل المثال يوجد الآن 7.500 بريطاني يعملون في البحرين وأعداد كبيرة في دول الخليج الأخرى00

لقد ظلت حكومتا البحرين وبريطانيا تعبران عن رغبتيهما المتواصلتين على تطوير علاقاتهما القوية في كل المجالات0

فهناك زيارات منتظمة لوفود من كلا البلدين لتعزيز التفاهم في مجال ثقافتي البلدين المختلفتين . واحدى هذه الزيارات كانت زيارة وفد من اعضاء البرلمان البريطاني في اكتوبر 1996 . ففي ذلك الوقت زار البحرين ثمانية من اعضاء البرلمان البريطاني ، يمثلون حزبي المحافظين والعمال ،حيث إلتقاهم الأمير ومسئولون كبار آخرون0 بما في ذلك وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، ورئيس مجلس الشورى وبعض أعضاء المجلس . وفي محادثاتهم الحية مع أعضاء مجلس الشورى أعجب الوفد البرلماني بتوسيع صلاحيات وسلطات مجلس الشورى باعتبارها جزءاً من عملية التطوير الديمقراطي المتدرج ، والذي يحافظ على التقاليد في الخليج0 وبطلب من الوفد البريطاني ، زار أعضاؤه عدداً من القرى في البحرين ، وأعجبوا أيضاً بما شاهدوه من تطور وتقدم وعناية0

وفيما تعتبر العلاقات بين بريطانيا والبحرين ذات أهمية كبري لكلا البلدين ، فهناك ، أيضاً اهتمام كبير للدور المتنامي لمجلس التعاون الخليجي ، وللدور المشهود الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في هذه المنظمة ، حيث أنها الأكبر والعضو الأكثر أهمية في المنظمة .

وخلال زيارته الأخيرة لمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، قال ولى العهد البحريني - الشخصية المحببة الى كل قلب يلتقيه أنه مؤمن بعمل مجلس التعاون الخليجى 0 ومن

جانبه قال الأمين العام للمجلس جميل الحجيلان بأن نشاطات المجلس تهدف الي تطوير التكامل والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية0

وعلق ولى عهد البحرين على أهمية الجهود الجماعية الخليجية حتى يحتل المجلس مكانه المناسب في عالم ، كثير من دولة تعمل تحت مظلات سياسية وإقتصادية0

تصحيح الأعلام البريطاني الخاطئ

إن زيارة ولى العهد الى لندن وما صاحبها من إعلام للبحرين ، اعادت الصورة الحقيقية كثيرين من اصدقاء البحرين في بريطانيا بعد التعامل غير المنصف من بعض قطاعات الأعلام الغربي خلال السنتين الماضيتين0

وكان الأمير قد اكد ان البحرين ترحب بكل من يريد زيارتها ليكتشف حقيقة مجتمعها 0 وبالفعل زار البحرين أخيراً وفد من الصليب الأحمر الدوي ومنظمات حقوق انسان اخرى ، جميعها أبدت رضاها عما وجدته وما شاهدته0

هل من نمور خليجية؟

وفيما كان ولى العهد ووزير الخارجية يؤكدان متانة العلاقات بين البحرين وبريطانيا أثناء زيارتهما للندن ، وكذلك في مفاوضاتهم مع عدد من الشركات ، كان رئيس وزراء البحرين يغتنم فرصة لقاء صحفي خاص معه لكي يطرح فكرة ان دول الخليج هي الآن في نفس مرحلة التنمية ، مثلها مثل " اقتصاديات النمور " لبلدان الشرق الأقصى ، ولما كانت عليه هذه البلدان حينما بدأت نموها الاقتصادي المذهل0 ولكي تتبع نموذج مثل هذه البلدان ، كسنغافورة مثلاً ،فلابد لشركاء البحرين في مجلس التعاون الخليجي ان يتبنوا النموذج الآسيوي باستغلال فوائضهم المالية الضخمة وموارد بعض أعضائه البشرية وخبراتهم لكي يعززوا النمو الاقتصادي . فالأزدهار الاقتصادي هو المفتاح الرئيسي للأمن والاستقرار في المنطقة . فكل دول مجلس التعاون الخليجي الست لديها المقومات والموارد لكي تكون نموذجاً يشبه" المعجزة " الاقتصادية الآسيوية ، وقد دعا الشيخ خليفة بلدان مجلس التعاون الخليجي الى تبنى مفهوم" الازدهار من أجل الأمن " لتحقيق أهدافها0

وقد أبدى ملاحظاته لدى عودته للبحرين بعد جولة شاملة لبلدان جنوب شرقي آسيا 0 وأثناء جولته درس رئيس الوزراء " وتيرة سرعة النمو الاقتصادي المشهود في البلدان الاسيوية ،"

وفحص امكانية نقل هذه التجربة الى بلدان الخليج0 فدول مجلس التعاون الخليجي لديها أهم عامل مطلوب لتسارع النمو الاقتصادي ،وهو المال . معظم هذه البلدان لديها ارصدة مالية ضخمة ،وكذلك لدى كثيرين من مواطنيها الأفراد . ومن الغريب ان هؤلاء المستثمرين الخليجيين يبحثون عن فرص الاستثمارات المناسبة في البلدان الأجنبية ، وهذا ببساطة لأن مثل هذه الفرص غير كافية في بلدانها علماً بأن معظم الصناعات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاديات الآسيوية يمكن انشاؤها في دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق القطاع الخاص أو العام أو الاستثمارات المشتركة 0 وقال ": ان كثيراً من الصناعات تحركت من دول المنشأ الى البلدان الآسيوية لكي تخفض من تكلفة الأنتاج ، والأسعار في نهاية الأمر"

أبواب الوحدة والاستقرار:

أن على دول الخليج ان تتخلص من ، أو على الأقل تجمد خلافاتها السياسية لكي تركز على العوامل الاقتصادية . وبهذا العمل فانها ستحقق ازدهاراً اقتصادياً يؤدي في نهاية الأمر الى الأمن والاستقرار . أن كثيرين من المعلقين خارج منطقة الخليج قد بالغوا في تقدير مدى النزاع الحدودي بين البحرين وقطر . وفي الحقيقة برهنت التطورات ، أن البلدين يعملان بشدة لحل النزاع القائم ، وهناك سلسلة من المبادرات لتعزيز العلاقات ، أهمها الاتفاق على فتح سفارة لكل في عاصمة البلد الآخر0

وكما ذكر من قبل ، فأن لقاء ولى عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بوزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في لندن ، كان بداية تحسين العلاقات . والبحرين التي لم تحضر قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ديسمبر الماضي أعلنت التزامها بكل قرارات وتوصيات القمة . هذا وبعد لقاء لندن شاركت في اجتماعات وزراء الخارجية في الحوار الخليجي - الأوروبي الذي عقد في الدوحة في فبراير بتعليمات من الأمير فرحب القطريون بهذه المشاركة0

وكما قال الشيخ خليفة في مناقشته للعلاقات الخليجية ": نعم0 ان الاستقرار عادة ما يسبق الازدهار وفي بعض الحالات يقود اليه .. ولكن يجب الا نبالغ في اجراءاتنا الأمنية على حساب الازدهار . يجب أن نخلص أنفسنا من الإجراءات الأمنية الزائدة وغير الضرورية ، والتي فقط تضعف الاقتصاد وتعطل الازدهار . ويجب ان ندرك أن الازدهار يؤدى في نهاية الأمر الى الأمن ويديمه".

ان معظم تجارب الاقتصاد الآسيوي يمكن تطبيقها في البحرين ، خاصة في مجال البنية التحتية ومشاريع السياحة وقد اكد الشيخ خليفة بقوله ": أعتقد ان البحرين مهيأة لاحتواء كثير من المشاريع عن طريق الاستثمارات المشتركة مع دول خليجية اخرى . غير اننا يجب ان تكون لنا

أهداف صحيحة ، وأن نكون على علم بأن عدم التعاون الاقتصادي لم يعد خياراً في عالم يتقدم نحو روابط اقتصادية قوية وعظيمة " . و أشار الى أن الوضع الأمني في البحرين مستقر ، وإن احداث الشغب السابقة في البلاد كانت لها انعكاسات ايجابية حيث قوت العلاقات بين الشعب والنظام . وأن من شاركوا (في الشغب) أدركوا أخطاءهم ، وعرفوا أهمية تحقيق الاستقرار والازدهار في البلاد ".

ويذكر بأن البحرين تخطط لمشاريع اقتصادية استراتيجية في المستقبل القريب في مجالات الكهرباء والطرق والبنية التحتية . وكانت بعض هذه المشاريع قد أوقفت بسبب الأحداث 0 كما أن للحكومة خططها لتطوير السياحة في البحرين . أن الاقتصاديين في الخليج يتذكرون انه في نهاية الثمانينات ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية الثلاثي في الشرق الأقصى ، خاصة في سياسات سنغافورة ، وذلك كمحاولة للتغلب على القيود التي تحد من الانطلاق نحو تطبيق برامج تنمية اقتصادية ديناميكية. وكانت تلك الخطط تهدف الى تحقيق نمو سريع لتلحق نفس مستوى ما حققته البلدان المتطورة خلال 30 أو 40 سنة . ولكن كانت هناك معوقات في البنية لابد من التغلب عليها من ضمنها : قوانين تحديد الأراضي ، الخوف من زيادة نسبة القوى العاملة الأجنبية المصدق بها ، والاهتمام بوجود الشركات العالمية ،خاصة بعاداتها الدائمة في البحث عن البلدان الأقل تكلفة - في الشرق القصي ، مثل ماليزيا وتايلند وإندونيسيا . لهذا ، فلتحقيق أعلى مستويات من التنمية الاقتصادية ، والمحافظة على وجود الشركات العالمية في أراضيها ،كان لهذه البلدان الآسيوية أن تعيد تنظيم كل نظرتها الأقتصادية0

ففي سنغافورة كان الهدف هو الدخول في اتفاقيات إقليمية مع دول أخرى مستقلة ،ومع كل دولة قادرة على الإسهام ببعض مكوناتها مع الكل ،حتى تكون الهوية الإقليمية ذات قوة اقتصادية اكثر من أي دولة منفردة . وقد بدأت التنمية الاقتصادية الجديدة في آسيا بمبادرة من سنغافورة ، وسرعان ما أدت الى انشاء نموذجين آخرين ،كنموذج التنمية الاقتصادية الثلاثية الشمالية لإندونيسيا ،ماليزيا وتايلند ، والتنمية الاقتصادية الثلاثية الشرقية التي تربط اندونيسيا ، ماليزيا والفلبين .

إن نداء الشيخ خليفة هو تحد للاقتصاديين ورجال المال والأعمال0 ومن الواضح انه يرى في البحرين سنغافورة الخليج ، أي الدولة المتقدمة نسبياً ، ويمكنها ان تحث الآخرين للارتباط بها لمنفعة الجميع. وفي الخليج ، فأن الإطار الذي يجمع هو موجود في مجلس التعاون الخليجى0 وما هو مطلوب هو رؤية جديدة بين الدول الأعضاء ، يركزون فيها على التعاون ، ويتناسون فيها المنافسات الاقتصادية ،مثلما يعملون بشدة للتغلب علي الاختلافات السياسية التي أدت الى مشاكل في أوقات سابقة . ان كثيراً من العوامل التي اسهمت في تطوير وتنمية التعاون الإقليمي بين البلدان الآسيوية

موجودة في دول مجلس التعاون الخليجى0 وبالتأكيد فأن الرغبة في التكامل الاقتصادي بين هذه الدول موجودة ، والروابط الإقليمية الجغرافية واضحة، كما أن البنية الإقليمية هي في مرحلة التطوير . وتطوير التعاون التجاري بين الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي يقوى بالضرورة الدول الأفراد ،ويعزز بصورة كبيرة موقف المجموعة الإقليمية . وما هو مطلوب هو إدراك المشاكل الحالية وفوائد المستقبل . ولابد لهؤلاء الاقتصاديين ورجال المال والأعمال ان يرعوا هذه الفكرة لكي تنمو وتزدهر0

1997/12/20

الشيخ حمد بن عيسي ....والإدراك العميق لدور البحرين في المنطقة

بقلم: د.عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بدعوة من رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، احتضنت البحرين مؤخراً الملتقي الفكري الاول المصري البحريني والذي تم بين مجموعتين من المثقفين والمفكرين والكتاب البحرينيين والمصريين ، وكان لي شرف تنسيق هذا اللقاء والمشاركة في اعداد بعض ترتيباته .

وفي اطار البرنامج الذي وضع للوفد المصري ، التقي مع الشيخ حمد بن عيسي بن سلمان آل خليفة ولي العهد ورئيس قوة دفاع البحرين ، وتناول اللقاء مختلف القضايا التي تهم العالم العربي والمنطقة بشكل عام ، والعلاقات المصرية البحرينية علي وجه الخصوص ، وكان فرصة للوفد الزائر للتعرف علي الشيخ حمد من قريب ، بفكره وشخصيته المبتسمة الواثقة والمتزنة ، والجادة والطموحة في ذات الوقت ، والتي تنظر دائما الي المستقبل وتتطلع الي الاحسن في حدود الإمكانات المتاحة.

كان الشيخ حمد واضحا ، وصريحا في اطار من المنطق والتحليل العميقين ولم يكن صعبا أن يكتشف الوفد المضيف العديد من سمات وعناصر شخصيته **التي يمكن الاشارة الي بعضها في الآتي على ضوء ما دار من حديث :**

اولا : تقديس روح التعاون والتماسك ، سواء علي مستوي الاسرة او المجتمع ، او علي المستوي الخليجي والعربي بشكل عام ، وانطلاقا من ذلك ينبع احترامه الكبير لوالده امير البلاد ، ولعمه رئيس الوزراء ، وعمله بنصائحهما ، اضافة الي تقديره لباقي اعضاء الحكومة ، ايمانا منه بأن الله مع الجماعة من اجل البحرين وتقدمها ورفعتها.

ويعكس ذلك ما يتمتع به الشعب البحريني كله من سمات التماسك والتعاضد في اطار من التواصل بين الشعب والقيادة التي حرصت علي دعمها وترسيخها حتى اصبحت من علامات

البحرين المميزة ورصيدها الحضاري ورأس مالها في مواجهة التحديات ، وهذا ما ظهر بصورة واضحة اثناء العارض الصحي الذي ألم برئيس الوزراء مؤخرا ، حيث توافد المواطنون بصورة عفوية علي المستشفي للسؤال عنه والاطمئنان عليه.

ثانيا : الادراك الصحيح والواعي لما يفرضه موقع البحرين الجغرافي واهميتها الاستراتيجية من مسئوليات تنطلق من الدور البحريني في الاطار الخليجي والعربي ، حيث يري ان البحرين بسياساتها الهادئة ودبلوماسيتها الفاعلة هي محور التفاعلات الاقليمية في الخليج ، ويشير الي ذلك بقوله "في ضوء استراتيجية الدفاع عن امن التنمية الشاملة في الخليج العربي ، يتضح من هذا المنطلق الدور الدولي للبحرين في حماية حرية الملاحة والتجارة الدولية ، وضمان تدفق النفط الي كل دول العالم " ويضيف " ان دور البحرين هو دور دفاعي وسلمي وتنموي ، يرتبط اساسا بحماية استقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم ، من اجل استمرار حركة التنمية والازدهار لمصلحة شعوبها التي تعي اليوم اهمية هذا الاستقرار لضمان امنها وكيانها . "

ثالثا : دعمه للتضامن الخليجي والعربي ، حيث يحمل امالا كبيرة حول ضرورة التضامن الخليجي ودعم مجلس التعاون بكل الوسائل والطرق ، اضافة الي التضامن العربي في كل صوره واشكاله ، وفي ذلك يقول " انه مهما تباينت الرؤى السياسية حتى بين الاشقاء في دول مجلس التعاون فإنهم في مركب واحد ، ولا مجال للمفاضلة في نهاية الامر بين طرح سياسي وآخر في اي جانب في ظل هذا الالتزام الجماعي المشترك " ويشدد علي " اهمية التفاوض والجهد الدبلوماسي للتوصل الي تفاهم سياسي يقوم علي الانصاف والعدل بين جميع الاطراف في منطقتنا ، ليشارك الجميع في دعم السلم والتنمية في الخليج العربي ، كل من موقع مسئوليته الدولية . "

وانطلاقا من ادراكه لاهمية التضامن العربي وحتميته ، فإنه يحمل تقديرا خاصا للسعودية ومصر ويري ان مسئوليتهما كبيرة في هذا الشأن ، اضافة الي دولة الامارات العربية المتحدة بقيادة الشيخ زايد بن سلطان راعي التعاون العربي والمصالحة العربية لمواجهة التحديات المشتركة ، ومؤسس اول حلم عربي ناجح في الوحدة العربية .

رابعا : عمق التفكير والمناقشة والمحاورة ، والدراية الكاملة بكل ما يهم البحرين ومنطقة الخليج والعالم العربي من قضايا ومشكلات ، سواء اقتصادية او سياسية او عسكرية ، ويلخص رؤيته للاستقرار في المنطقة بقوله" :الضمان الدائم للاستقرار والتنمية اصبح يعتمد في نهاية المطاف علي سيادة السلام والامن في كل انحاء المنطقة وبمشاركة كل دولها وشعوبها في التمتع بثمار التعاون والتبادل السلمي المشترك ، . " حيث يحرص ولي العهد دائما علي الاستعانة بالمفكرين والمتخصصين

في كافة المجالات والاستفادة من آرائهم والاستماع اليهم ، وهي سمة من سمات القيادة البحرينية بشكل عام ، حيث تعتمد علي المتخصصين والكفاءات في مواقع العمل الوطني المختلفة واهمها مجلس الوزراء ومجلس الشورى ، والذي روعي في اختيار اعضائه الاربعين معايير الكفاءة وتنوع التخصصات العلمية حتى يمكن الاستفادة منهم في انجاز برامج التنمية المختلفة علي اسس علمية سليمة.

خامسا : يري ان محدودية مساحة البحرين وقلة مواردها لا يمكن ان يمثل قيداً علي انطلاقها ، لان الانسان هو ثروتها الحقيقية ، والاستثمار في تعليمه وتدريبه وتأهيله هو استثمار حقيقي يحظى بالاولوية في اطار المسيرة البحرينية للتنمية علي مدي خمسة وثلاثين عاما منذ تولي الامير الشيخ عيسي مقاليد الحكم .

وفي نهاية اللقاء ابدي الوفد اعجابه بشخصية ولي العهد والتي من اهم سماتها كما وصفها احد اعضاء الوفد انها علي وعي كامل بالمتغيرات الدولية والاقليمية التي يجب ان تحكم عملية التفكير في الحاضر والمستقبل ، وادراك عميق لما يجب ان يفعله العرب لمواجهة التحديات الجديدة ، اضافة الي فهم واضح لدور البحرين في اطار ذلك باعتبارها دولة خليجية ، عربية مسلمة .